

Distr.: General
26 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البندان 2 و6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة تقديم تحديث خطي سنوي عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وأعدت الأمانة التقرير بالتشاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات ويتضمن التقرير وصفاً للإجراءات المتخذة لتشغيل صندوق التبرعات والنتائج التي تحققت من خلال الأنشطة المختلفة التي مولها الصندوق منذ تقديم التقرير السابق⁽¹⁾.

وبالنظر إلى البداية الوشيكة للجولة الرابعة من عملية الاستعراض الدوري الشامل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، يتضمن التقرير أيضاً تحليلاً للطرق التي يمكن من خلالها استخدام صندوق التبرعات بشكل استراتيجي لتعبئة المزيد من المساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل.



أولاً - مقدمة

1- أنشئ صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في عام 2009 عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/6. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات خاص بالمساعدة المالية والتقنية لكي يوفر، إلى جانب آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس، في قراره 21/16، تعزيز صندوق التبرعات وتفعيله لمساعدة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة الخاصة بكل منها.

2- وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) الدعم للدول التي تطلب المساعدة من صندوق التبرعات انطلاقاً من روح قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ومرفقه، ولا سيما الفقرات الفرعية 4(أ) و(ب) و(ج)، حيث أشار المجلس إلى أن من أهداف الاستعراض الدوري الشامل تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، والوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، والنهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة التقنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها. ونص المجلس أيضاً في القرار نفسه على ضرورة إدماج منظور جنساني بشكل تام في الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً - عمليات صندوق التبرعات

ألف - مجلس أمناء صندوق التبرعات

3- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 21/16، إنشاء مجلس أمناء لصندوق التبرعات وفقاً لقواعد الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أوجه التكامل بين ولاية صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وولاية صندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشئ في عام 1987، عيّن الأمين العام في عام 2013 أعضاء للعمل في مجلس أمناء الصندوقين معاً.

4- ويسدي مجلس الأمناء المشورة إلى المفوضية السامية بشأن التوجهات والاستراتيجيات السياسية فيما يخص تشغيل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ويُعيّن أعضاء مجلس الأمناء الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويُختارون على أساس خبرتهم الواسعة في مجال حقوق الإنسان وفي مجال التعاون التقني. وفي عام 2021، رُشّح نوزيفو جانواري - بارديل (جنوب إفريقيا) لملاء المقعد الشاغر الذي كان يشغله إيسي ساذرلاند - آدي (غانا)، وكان المجلس يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم: أزيتا بيرار عوض (جمهورية إيران الإسلامية)؛ وسانتياغو كوركويرا كابيسوت (المكسيك)؛ ومورتن كيايرون (الدانمرك) (الرئيس)؛ وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)؛ ونوزيفو جانواري - بارديل (جنوب إفريقيا). ويُشغل منصب الرئيس بالتناوب، وتغطي ولايته دورتين على الأقل من دورات مجلس الأمناء.

5- ويعقد مجلس الأمناء دورتين عاديتين في السنة. وفي عام 2021، واصل المجلس إسداء المشورة إلى المفوضية السامية بشأن سبل تعزيز فعالية الدعم التقني والمالي الذي يقدمه صندوق التبرعات إلى الدول، بما في ذلك تعزيز أوجه التآزر مع المساعدة الأوسع التي تقدمها المفوضية السامية والأمم المتحدة على الصعيد القطري.

6- وعقد مجلس الأمناء دورته الخامسة عشرة في 1 و2 حزيران/يونيه 2021. ونظراً لقيود السفر المفروضة من أجل احتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم، عُقدت الدورة بصيغة افتراضية. وباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مكنت الأمانة مجلس الأمناء من إجراء مناقشات مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونائب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وكبار موظفي المفوضية السامية المعنية. وركزت الدورة على تقييم الدروس المستفادة والتوصيات التي قدمها مجلس الأمناء على مدى السنوات العديدة الماضية إلى المفوضية السامية بشأن تعزيز برنامجها الخاص بالتعاون التقني، بهدف المساهمة في عملية تمديد خطة الإدارة التنظيمية للمفوضية السامية من فترة 2018-2021 إلى عام 2023.

7- واستعرض مجلس الأمناء الأنشطة المخطط لها والمنفذة بدعم من صندوق التبرعات في جميع المناطق. وشدد على أن نتائج الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان كانت مداخل مهمة لتقديم دعم المفوضية السامية إلى الدول، ووفرت توجيهات من شأنها، إذا استُخدمت استخداماً استراتيجياً، ضمان برمجة قوية للأمم المتحدة على الصعيد القطري. وكانت لتلك النتائج قيمة كبيرة أيضاً في تحديد المجالات التي تحتاج إلى إجراءات لوقف تدهور الوضع على أرض الواقع. واعتبر مجلس الأمناء أن من المهم تحسين السبل المتاحة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية للتعاون الكامل مع آليات حقوق الإنسان وتعزيز القدرات المواضيعية في المكاتب الإقليمية، من أجل زيادة استخدام نتائج الآليات لتقديم دعم أفضل إلى الدول، بناء على طلبها.

8- وعُقدت الدورة السادسة عشرة لمجلس الأمناء في الفترة من 16 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في المكتب القطري للمفوضية السامية في تشاد. واستعرض مجلس الأمناء في تلك الدورة برنامج التعاون التقني للمفوضية، على مستوى البلد وعلى مستوى المنطقة الأوسع. ورحب مجلس الأمناء بالجهود المستمرة التي تبذلها المفوضية السامية لتقديم توجيهات من أجل تنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد الوطني. ولاحظ زيادة استفادة البلدان، بما فيها تشاد، من تمويل برنامج التعاون التقني للمشاريع التحفيزية عن طريق صندوق التبرعات، والجهود التي تبذلها المفوضية السامية لضمان اتباع نهج شامل على مستوى المفوضية بأكملها للاستجابة لطلبات الدعم. ورأى مجلس الأمناء أنه لضمان التنفيذ الكامل للأنشطة الممولة من صندوق التبرعات، ينبغي النظر في التزام متعدد السنوات، على الأقل خلال سنتي خطة الإدارة التنظيمية الممددة، وزيادة تبسيط الإجراءات الداخلية.

9- وبما أن مجلس الأمناء يشرف على أنشطة الصندوقين معاً، فقد تضمن أحدث تقرير قدمه رئيس مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان⁽²⁾ معلومات أيضاً عن التعاون التقني من أجل متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل بناء على طلب الدول.

باء - الاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات والنتائج المحققة من خلال تنفيذ الأنشطة المدعومة في عام 2021

10- تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن مجلس الأمناء، تركز المفوضية السامية على ضمان أن يكون دعمها لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل استباقياً واستراتيجياً وموجهاً نحو تحقيق النتائج. ويرتكز هذا الدعم على نهج شامل ومتكامل للمساعدة التقنية يراعي التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل إلى جانب توصيات الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. وتصف توصيات ونتائج الآليات الدولية

لحقوق الإنسان عينة من الثغرات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان على المستوى القطري وتشير إلى المجالات التي تحتاج إلى التدعيم من أجل تعزيز الأطر والقدرات المؤسسية الوطنية لحقوق الإنسان، وتقوية المرونة المجتمعية وتهيئة بيئة مواتية لمعالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان.

11- وفي إطار الجهود المبذولة لجعل دعم المتابعة أكثر استباقية، تعقد المفوضية السامية في كل دورة من دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل اجتماعين إعلاميين غير رسميين لأعضاء وفود الدول المشاركة في استعراض بلدانها. وتقدم الاجتماعات الإعلامية إلى الوفود لمحة عامة عن عمليات متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل، وتطلعهم على الدعم المتاح عن طريق صندوق التبرعات. وفي عام 2021، وبسبب جائحة كوفيد-19، أجرت المفوضية السامية اجتماعات إعلامية غير رسمية بصيغة هجينة.

12- ومنذ بداية الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، أنتجت المفوضية السامية بانتظام أدوات لتيسير متابعة الدول للتوصيات وإدماج التوصيات في عمليات البرمجة القطرية للأمم المتحدة. وتشمل هذه الأدوات، فيما يخص كل بلد استُعرضت الحالة فيه، إعداد مصفوفات من التوصيات المجمعة حسب الموضوع، والمرتبطة بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، ورسوماً بيانية تعكس الاتجاهات السائدة في الفترة بين الجولتين الثانية والثالثة من عملية الاستعراض فيما يتعلق بالتوصيات المقبولة⁽³⁾. وأسدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضاً المشورة إلى الدول التي خضعت لاستعراضات الجولة الثالثة بشأن المجالات التي تستحق اهتماماً خاصاً خلال السنوات الأربع والنصف قبل الاستعراضات المقبلة، وعرضت دعم المفوضية السامية ومنظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ التوصيات وإدماجها في الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2021، أجريت دراسة بشأن الممارسات الجيدة الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل⁽⁴⁾، توثق الأشكال الفعالة للتعاون في تنفيذ التوصيات على المستوى الوطني فيما بين الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في سبعة بلدان. وأجرت المفوضية السامية أيضاً استعراضاً مستندياً للتقارير الوطنية المقدمة للجولة الثالثة من أجل جمع أمثلة للممارسات الجيدة على المستوى القطري⁽⁵⁾.

13- وواصلت المفوضية السامية التشجيع على تطبيق التوجيهات العملية بشأن الاستفادة إلى أقصى حد من الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري، باعتبار هذه التوجيهات أداة إضافية لمساعدة كيانات الأمم المتحدة في التعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، من أجل دعم التقدم الذي تحرزه الدول في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة⁽⁶⁾. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي، أنشأت المفوضية السامية أيضاً مستودعاً للممارسات الجيدة المتعلقة بالمشاركة الاستراتيجية للأمم المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل⁽⁷⁾. وكشفت الممارسات الجيدة التي جُمعت عن عدة اتجاهات مشجعة، بما في ذلك زيادة مواءمة التوصيات مع الخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستخدام عملية الاستعراض كأداة عملية لحل المشاكل من أجل مواجهة التحديات ذات الأولوية مثل تغير المناخ والتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وزيادة إدماج نتائج الاستعراض في

(3) انظر <https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/documentation>.

(4) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/UPR/Emerging_UPR_GoodPractices.pdf.

(5) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Good-Practices-Desk-Review.pdf.

(6) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance_AR.pdf.

(7) انظر <https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/upr-main>.

البرمجة القطرية للأمم المتحدة. وبيّنت أيضاً الممارسات الجيدة التي جُمِعت أن هناك استخداماً متزايداً للأدوات التي وضعتها المفوضية السامية.

14- وتعمل المفوضية السامية على ضمان أن يكون الدعم المقدم للدول التي تتلقى المساعدة من صندوق التبرعات استراتيجياً وموجهاً نحو تحقيق النتائج وأن يستفيد من الأدوات التي وضعتها المفوضية السامية. وتماشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، يقدم صندوق التبرعات المساعدة بناءً على طلب الدولة المعنية وبموافقتها، وتعمل المفوضية السامية كمصدر للخبرة والدعم التقني. ويعكس حس التملك الوطني روح الاستعراض، حيث تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ التوصيات على عاتق الدولة، وهذا عامل أساسي لنجاح أي جهد تعاوني إنمائي واستدامته.

15- وفي عام 2021، بسّطت المفوضية السامية إجراءات التنفيذ الخاصة بصندوق التبرعات وكفلت اتباع نهج شامل على مستوى المفوضية بأكملها بشأن المساعدة المقدمة إلى الدول، لتعزيز التنسيق والتكامل مع الدعم المقدم من برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات الذي أنشأه صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان والأقسام ذات الصلة في المفوضية السامية عقب اعتماد قرار الجمعية العامة 268/68. وبغية إتاحة المعلومات، بطريقة شفافة، للدول عن الدعم التقني المتاح جرى تحديث الصفحة الشبكية الخاصة بصندوق التبرعات⁽⁸⁾ وتوسيعها.

16- ويجوز للدول أن تقدم طلبات للحصول على الدعم من صندوق التبرعات مباشرة إلى المفوضية السامية أو أحد مكاتبها الميدانية أو إلى مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة أو عن طريق قنوات أخرى مناسبة. ويجوز أن تُقدّم الطلبات كيانات الدولة التي تشارك في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. ويمكن أيضاً تقديم الدعم من خلال إدماج التوصيات في البرمجة القطرية للأمم المتحدة دعماً للأولويات الوطنية المتفق عليها مع الدول. ويولّى الاهتمام على سبيل الأولوية للطلبات الواردة من أقل البلدان نمواً و/أو الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتركز المفوضية السامية على توفير التمويل الأولي للأنشطة التي يمكن أن تساعد في تعبئة موارد إضافية وإقامة الشراكات، ولا سيما مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع.

17- واستناداً إلى اختصاصات صندوق التبرعات، وفي ضوء التطورات على الصعيدين الوطني والدولي منذ إنشاء الصندوق، تركز المفوضية السامية مساعدتها التقنية على خمسة مجالات ذات أولوية يرد وصفها أدناه. ووفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و30/6، يشجع صندوق التبرعات المقترحات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة.

18- وفي عام 2021، استمرت جائحة كوفيد-19 في التأثير على تنفيذ عدة مشاريع معتمدة وأدت إلى تعديل في تنفيذ بعض الأنشطة. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، نُفذ عدد من المبادرات في إكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبليز، وبوتان، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وسانت كيتس ونيفس، وصربيا، وغيانا، وغيينيا، وقيرغيزستان، وماليزيا، ومدغشقر. وركزت جميع الأنشطة على تعزيز القدرات الوطنية في مجال أو أكثر من مجالات تركيز صندوق التبرعات، وإيجاد أوجه تآزر بين تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز القدرة المؤسسية للحكومات لضمان المتابعة الشاملة للتقدم المحرز والإبلاغ عنه، وتعزيز دور البرلمانات وتقوية أفرقة الأمم المتحدة القطرية بغية دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان.

(8) انظر www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/trust-fund-implementation

1- تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل

19- في شباط/فبراير 2022، عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل دورته الأربعين - الأخيرة في إطار الجولة الثالثة - بمشاركة 100 في المائة من الدول. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ستبدأ الآلية الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. ومنذ الجولة الثانية، انصب التركيز بشكل خاص في الاستعراضات على تنفيذ التوصيات التي قُبلت في السابق. وأتاح التركيز على هذا التنفيذ الفرصة للمفوضية السامية لكي تعزز تعاونها مع الدول في سياق متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الاستفادة من التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل كمدخل رئيسي وفسح المجال لعمليات تقوم على القيادة وحس التملك الوطنيين وتؤدي إلى تعزيز التعاون البناء مع الدول.

20- ويركز الدعم المقدم من صندوق التبرعات على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة ودائمة في التغيير على الصعيد الوطني، بسبل منها الإصلاحات التشريعية أو المؤسسية. وتماشياً مع النهج الشامل الذي تتبعه المفوضية السامية في تقديم المساعدة التقنية وفي اتخاذ قرارات التمويل، يُراعى أيضاً مدى مساهمة الأنشطة المقترحة في تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة وفي إيجاد أوجه تآزر بين الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ توصيات حقوق الإنسان وإلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21- وفي عام 2021، دعم صندوق التبرعات الأنشطة الرامية إلى تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل في عدة بلدان. فعلى سبيل المثال، في قيرغيزستان، ساعد المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمفوضية السامية الحكومة في تنفيذ مسح قانوني للتشريعات الوطنية من أجل مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأجري تحليل متعمق من منظور حقوق الإنسان لما مجموعه 18 قانوناً، مع التركيز على قضايا عدم التمييز وحماية الفئات الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، عزز هذا المشروع التواصل بين السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، من خلال تنظيم مناقشات عامة بشأن ستة قوانين والسماح لمنظمات المجتمع المدني وممثلي الفئات الضعيفة بإثارة شواغلهم وتقديم التوصيات ذات الصلة.

22- وفي بليز، قدم المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى التابع للمفوضية السامية، من خلال صندوق التبرعات، الدعم لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والهجرة في قيادة الجهود الوطنية من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). ولطالما كانت بليز بحاجة إلى تعزيز إطارها المؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويهدف المشروع، الذي سيستمر في عام 2022، إلى تعزيز عملية تشاركية وتقوية التفاعل بين ممثلي الدولة ومنظمات المجتمع المدني لوضع نموذج للمؤسسة الوطنية يتوافق مع مبادئ باريس ويستجيب في الوقت نفسه لسياق بليز. وستساهم نتائج العملية في المناقشة البرلمانية المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في البلد.

23- وأجرى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشاورات أولية مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما فيها اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، واللجنة الوزارية المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه في متابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وسيُنَفَّذ مزيد من الأنشطة في عام 2022 من أجل وضع خطة عمل لآلية تنسيقية على المستوى الوطني تتولى رصد تنفيذ التوصيات وتسهيل المشاورات وإنشاء الوعي بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

24- وفي سانت كيتس ونيفيس، وبدعم من صندوق التبرعات، أطلقت المفوضية السامية والحكومة مشروعاً لتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء استعراض للسياسات والتشريعات التي تؤثر عليهم. وقد أنشئت لجنة معنية بالمشروع، مؤلفة من موظفين حكوميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، ووضعت هذه اللجنة خطة لتنفيذ المشروع. ووضعت أيضاً خطة لتدريب الموظفين الحكوميين بشأن حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت اللجنة المعنية بالمشروع في وضع قاعدة بيانات ستشمل المعلومات التي ستُجمع من الاستقصاء المتعلق بالإعاقة. وبما أن هذا الاستقصاء كان مرتبطاً بتنفيذ تعداد السكان الوطني، الذي قُدر إجراؤه في البداية في عام 2021 وأجل في نهاية المطاف إلى عام 2022 بسبب وضع كوفيد-19، فمن المخطط الانتهاء من المشروع في عام 2022.

25- وفي أوروغواي، استخدمت المفوضية السامية صندوق التبرعات لدعم بناء قدرات 250 من العاملين في مجال العدالة (180 امرأة و70 رجلاً)، وذلك بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة. ونظمت ثلاث دورات تدريبية، بالاشتراك مع مركز الدراسات القضائية، بشأن حقوق فئات معينة، بما في ذلك الحق في عدم التمييز على أساس العرق والأصل الإثني والإعاقة والميل الجنسي وحقوق المهاجرين واللاجئين وحقوق المرأة والأطفال والمراهقين، من أجل تعزيز قدرات 187 قاضياً. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لدورتين تدريبيتين أجريتا مع مكتب الدفاع الوطني ورابطة المحامين العاملين في أوروغواي، دُرّب 63 محامياً من محامي الدفاع العام على استخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الدفاع العام عن الفئات الضعيفة من السكان. كما قدمت المفوضية السامية، بالاشتراك مع الرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، التدريب إلى 60 ممثلاً عن منظمات غير حكومية (42 امرأة و18 رجلاً) تعمل في مجالات مختلفة بشأن كيفية استخدام التوصيات المقدمة إلى أوروغواي، في سياق الاستعراض الدوري الشامل ومن قبل آليات حقوق الإنسان الأخرى، في أنشطتها المتعلقة بالدعوة وفي البرامج التي تنفذها. وأفضى هذا النشاط إلى سلسلة من المساهمات من المنظمات المشاركة في خطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان.

2- إنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة أو تعزيزها

26- من أجل ضمان اتباع نهج شامل وأكثر كفاءة واستدامة للإبلاغ بشأن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعتها، أنشأ عدد متزايد من الدول نوعاً جديداً من الهيئات الحكومية معروفة باسم الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وتكفل هذه الآليات التنسيق بين الجهات الحكومية والعمل بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية المتخصصة، كمكتب الإحصاء الوطني والبرلمان والجهاز القضائي، وبالتشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وقد التزمت دول عديدة بصورة طوعية بإنشاء مثل هذه الآليات أو أيدت التوصيات الداعية إلى إنشائها.

27- وتوفر مجموعة أصدقاء معنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، بقيادة البرتغال، منبراً غير رسمي واسعاً للدول ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة لتبادل الممارسات الجيدة ومناقشة التحديات المشتركة والدروس المستفادة. وتقدم المفوضية السامية، في تقريرها عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 30/42 المتعلق بإنشاء وتطوير آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، المعلومات ذات الصلة عن الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بإنشاء وتطوير هذه الآليات.

28- وتقدم المفوضية السامية المشورة والمساعدة إلى الدول بشأن إنشاء أو تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، ولا سيما من خلال برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات. وفي عام 2021،

قدم صندوق التبرعات الدعم لإنشاء أو تعزيز مثل هذه الآليات في عدد من البلدان. فعلى سبيل المثال، في الجمهورية الدومينيكية، شرعت الحكومة، بدعم من مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية، في استعراض المرسوم ومجموعة اللوائح الداخلية اللذين ينظمان اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، من أجل تدعيم دور الآلية وتكييفها مع الواقع المؤسسي الجديد في البلد، وحدثت قاعدة البيانات المستخدمة لتتبع تنفيذ التوصيات.

29- وفي بوتان، وفي أعقاب الالتزام الذي أعرب عنه البلد خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، في عام 2019، بإنشاء آلية وطنية رسمية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، استخدمت المفوضية السامية صندوق التبرعات لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تقوية الآلية المخصصة الحالية وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزامات البلد المتعلقة بالإبلاغ. وفي آب/أغسطس، نظمت المفوضية السامية، بالتعاون مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، حلقة عمل لمدة يومين من أجل تعزيز قدرة بوتان على تقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وضمت حلقة العمل 29 جهة تنسيق وزارية (15 امرأة و14 رجلاً) وفريق الأمم المتحدة القطري، بهدف ضمان المتابعة بصورة فعالة وفي الوقت المناسب للتوصيات التي يتلقاها البلد. وفي ظل جائحة كوفيد-19 المستمرة، أُجريت حلقة العمل بصيغة هجينة. وعقب حلقة العمل، أعربت الحكومة عن التزامها بتقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة في عام 2022 بشأن متابعة التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة وطلبت من المفوضية السامية تقديم المزيد من المساعدة في مجال بناء القدرات. وفي أيلول/سبتمبر، نُظمت حلقة عمل ثانية مدتها يومان، وأُجريت أيضاً بصيغة هجينة، لفائدة 23 موظفاً حكومياً وممثلاً للمجتمع المدني (18 امرأة و5 رجال) من أجل تعزيز قدرتهم على صياغة التقرير الدوري العاشر للبلد بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

30- وفي غينيا، شرعت الحكومة في إصلاح اللجنة الوزارية المعنية بحقوق الإنسان بهدف تحويلها إلى آلية وطنية كاملة للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وفي إطار المشروع الذي يدعمه صندوق التبرعات، عُزّزت قدرات أعضاء الآلية الثلاثين (22 رجلاً و8 نساء) على رصد تنفيذ التوصيات المقدمة إلى غينيا. وقدمت المفوضية السامية أيضاً الدعم للحكومة من أجل تفعيل غرفة حالة حقوق الإنسان الوطنية داخل وزارة العدل وحقوق الإنسان لمتابعة التوصيات الأخيرة لآليات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وتستخدم غرفة حالة حقوق الإنسان منصة الفهرس العالمي لحقوق الإنسان من أجل متابعة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

31- وفي صربيا، قدم مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية المساعدة التقنية إلى وزارة حقوق الإنسان والأقليات والحوار الاجتماعي، التي حلت محل مكتب حقوق الإنسان والأقليات في عام 2020، من أجل استئناف عمل المجلس المعني بمتابعة التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز قدرات وأداء هيكله الجديد. ونُظمت عدة دورات تدريبية من أجل إنكفاء وعي صانعي القرارات وموظفي الآلية الوطنية وتوسيع نطاق وظائف هذه الآلية والشروع في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، التزمت الوزارة بإعادة تنظيم هيكلها الخاصة بالإبلاغ وإجراءاتها وبتنظيم نقاش مفتوح وعام من أجل تحديد خط الأساس لاستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان.

32- وفي جمهورية مولدوفا، استخدم مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية صندوق التبرعات لمواصلة تعزيز الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة المدمجة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والأمانة الدائمة لحقوق الإنسان وهي جزء من مستشارية الدولة، والهياكل المحلية للمجلس. وفي تموز/يوليه، نُظّم تدريب مدته خمسة أيام بمشاركة مع الأمانة الدائمة لحقوق الإنسان لزيادة معارف 60 ممثلاً لمؤسسات الدولة (53 امرأة و7 رجال) بشأن النظام الدولي لحقوق الإنسان، وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ السياسات العامة وإدماج حقوق الإنسان للأقليات في وضع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك،

عُرِّزَت قدرات 100 ممثل (52 امرأة و48 رجلاً) للهيكل المحلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يخص استخدام النظم الدولية والوطنية لرصد حقوق الإنسان ودور هذه الهيكل كجهات تنسيق محلية لحقوق الإنسان.

33- ونظمت المفوضية السامية أيضاً، بشراكة مع مستشارية الدولة ووزارة الداخلية، تدريباً لمدة يومين لفائدة 20 ممثلاً لمؤسسات الدولة (15 امرأة و5 رجال) بشأن إعداد التقرير الدوري الرابع لجمهورية مولدوفا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، باستخدام الإجراء المبسط لتقديم التقارير. وأعد أيضاً التقرير الوطني المقدم في سياق الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل والتقرير المتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بعد إجراء 10 مشاورات مواضيعية واسعة وشاملة بمشاركة حوالي 100 ممثل للكيانات الحكومية، ومكتب محامي الشعب، ومجلس المساواة، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء في التنمية. وأتاحت هذه المشاورات المواضيعية أيضاً الفرصة لتحديد الأولويات في مجال حقوق الإنسان من أجل التدخلات المستقبلية.

34- ونظمت الأمانة الدائمة لحقوق الإنسان ووزارة العمل والحماية الاجتماعية، بدعم من المفوضية السامية، حواراً شاملاً مع 82 ممثلاً (70 امرأة و12 رجلاً) لسلطات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، ومكتب محامي الشعب، ومجلس المساواة وشركاء في التنمية من أجل مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي صاغتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتحديد أولويات أخرى للمضي قدماً في تنفيذ هذه التوصيات.

3- وضع خطط لتنفيذ التوصيات

35- نتيجة لزيادة القدرة التنسيقية التي توفرها الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، تعكف الدول على وضع خطط لتنفيذ التوصيات وربطها بالجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي خطط التنفيذ، تُجمَع كافة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان حسب الموضوع وترتّب حسب أولويتها، وتُسنَد مسؤوليات التنفيذ إلى الوزارات وكيانات الدولة ويُحدّد إطار زمني للتنفيذ والموارد والمؤشرات الخاصة بذلك.

36- وغالباً ما تُدعم خطط تنفيذ التوصيات بقاعدة بيانات تستضيفها إحدى الوزارات وتتولى إدارة برمجيتها. وفي العديد من البلدان، وبناءً على طلبها، تطبق المفوضية السامية قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات⁽⁹⁾، وهي أداة محددة تهدف إلى تسهيل تسجيل تنفيذ التوصيات وتتبعه والإبلاغ عنه على المستوى القطري. وتسمح قاعدة البيانات للدول باستيراد توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مباشرة من الفهرس العالمي لحقوق الإنسان⁽¹⁰⁾، وتجميعها وترتيبها حسب الأولوية، ووضع خطة تنفيذية والإبلاغ عن التنفيذ. وأثبت الفهرس أيضاً أنه أداة مفيدة لدمج توصيات حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي تكون أوسع نطاقاً من خطط تنفيذ التوصيات وتقدم نهجاً منظماً لتعزيز أعمال حقوق الإنسان في سياق السياسات العامة.

37- وفي عام 2021، دعم صندوق التبرعات المبادرات التي اقترحتها الدول من أجل وضع خطط لتنفيذ التوصيات وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء قواعد بيانات على الإنترنت مرتبطة بها. وعلى سبيل المثال، في الجمهورية الدومينيكية، استخدم مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية صندوق التبرعات لمساعدة الحكومة في دمج توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

(9) انظر <https://nrted.ohchr.org/about>.

(10) انظر <http://uhri.ohchr.org/ar>.

مع الالتزامات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وُضع مستوى نظام SIMORED الخاص برصد التوصيات في الجمهورية الدومينيكية ليصبح SIMORED-Plus من أجل مساعدة اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان على تحسين التخطيط لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان الإقليمية وتتبع هذا التنفيذ ورصده والإبلاغ عنه، مع ضمان ربط التوصيات بأهداف التنمية المستدامة. واستُخدم صندوق التبرعات أيضاً لدعم الحكومة في تقييم حالة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، للفترة 2018-2022، وإصدار تقرير يحدد المعالم البارزة في كل برنامج من البرامج العشرة للخطة، بما يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق العمل، وحقوق الأطفال والمراهقين والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المهاجرين واللاجئين وملتزمي اللجوء، ومكافحة التمييز، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

38- وفي كيرغيزستان، قدم المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمفوضية السامية الدعم لمجلس التنسيق المعني بحقوق الإنسان ومؤسسات الدولة الأخرى في رصد تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنه وربط هذه التوصيات بأهداف التنمية المستدامة. وقدمت المفوضية السامية مساعدة استشارية لتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، للفترة 2019-2021، ودعمت وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2022-2025. وأعد مشروع خطة العمل الوطنية مع مراعاة التوصيات التي صاغتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ودعمت المفوضية السامية أيضاً وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، بصفتها أمانة مجلس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في تنظيم اجتماع عام لمناقشة كيفية تهيئة بيئة يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها. وعقب الاجتماع، شكل مجلس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فريق عمل مؤلفاً من موظفين حكوميين وممثلي المجتمع المدني لتعزيز ما يبذله من جهود لرصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

39- وفي إكوادور، قدم مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية الدعم إلى وزارة الخارجية والتنقل البشري وأمانة حقوق الإنسان في تعزيز قدرات الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وفي تحديث منصة نظام المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان (SiDerechos) لضمان إدماج هذه المنصة إدماجاً كاملاً في نظام تكنولوجيا المعلومات للوزارة. ونُظمت دورة تدريبية عبر الإنترنت لمدة أسبوع واحد في حزيران/يونيه لتعزيز قدرات حوالي 30 موظفاً حكومياً انضموا إلى شبكة جهات التنسيق الحكومية التي تستخدم المنصة الخاصة بإعداد التقرير الوطني من أجل الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2022. وفي أيلول/سبتمبر، قُدم أيضاً تدريب لجهات التنسيق على إعداد التقرير الوطني الذي يقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومكّن تعزيز الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة ومنصة SiDerechos من تنسيق وتبادل المعلومات بشأن قضايا حقوق الإنسان بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة، وساهم في مواصلة متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان كجزء مهم من الحوار بينهما.

40- وفي غيانا، استُخدم صندوق التبرعات لتقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الشؤون البرلمانية والحكومة المنشأة حديثاً بشأن وضع خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان مدتها خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت سلسلة من الدورات التدريبية بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان لفائدة الوزارة ولجنة التنسيق الوزارية، ركزت على إعداد التقارير في سياق الاستعراض الدوري الشامل ومعاهدات حقوق الإنسان. وفي عام 2021، قدمت غيانا تقاريرها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي بصدد إعداد تقاريرها بموجب معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

41- وأحرزت مدغشقر تقدماً ملحوظاً في وضع خطة وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وقد وضعت الخطة للجنة الوزارية المعنية بصياغة التقارير ومتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان من خلال عملية تشاركية، وبقيادة وزارة العدل وبدعم من مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية. ونُظِّمَت حلقتا عمل بمشاركة 54 عضواً (30 امرأة و24 رجلاً) من اللجنة الوزارية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، لتقديم مساهماتهم في مشروع الخطة. ونظمت وزارة العدل بعد ذلك مشاورات هجينة (عبر الإنترنت وبحضور شخصي) مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك البرلمان، ومنظمات المجتمع المدني، ونقابة المحامين، ورابطة الصحفيين، والأوساط الأكاديمية، والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والشركاء الماليين والتقنيين لمراجعة مشروع الخطة وإثرائه.

42- واعتمدت الحكومة والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة الخطة التي انبثقت عن عملية التشاور خلال حلقة عمل على الإنترنت عُقدت في تموز/يوليه. وحضر ثلاثة وستون مشاركاً يمثلون الوزارات ذات الصلة والبرلمان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأمين المظالم والمجلس الأعلى للدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين ووكالات الأمم المتحدة هذا الاجتماع الافتراضي، الذي ترأسه الأمين العام لوزارة العدل. ودعمت المفوضية السامية فيما بعد تحرير وطباعة ونشر 1 000 نسخة من الخطة.

43- وفي ماليزيا، طلبت الحكومة دعم صندوق التبرعات من أجل ترجمة الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى اللغة الملايية. وقد قُدم الطلب على وجه الخصوص في سياق الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع مصفوفة خاصة بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. واستُكمِلَت الترجمة في أوائل عام 2022.

44- وفي صربيا، وافق المجلس المعني بمتابعة توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان والأقليات والحوار الاجتماعي على خطة لمتابعة التوصيات، عُرضت على الحكومة لإقرارها. والتزمت الوزارة أيضاً باستخدام قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات. واستؤنفت الدورات العادية للآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة إلى جانب المناقشات المواضيعية مع المجتمع المدني. ويسُرت المفوضية السامية أيضاً الحوار بين الجهات الحكومية ومنصة المنظمات المعنية بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تضم 18 منظمة من منظمات المجتمع المدني الرائدة، بشأن الخطوات المحتملة نحو توسيع ولاية الآلية الوطنية لتشمل متابعة توصيات هيئات المعاهدات والمكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

4- تعزيز القدرات البرلمانية لأغراض التنفيذ

45- مثلما أبرز تقرير المفوضية السامية بشأن مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل⁽¹¹⁾، يمكن أن يساهم تعزيز عمل البرلمانات في مجال حقوق الإنسان إسهاماً كبيراً في زيادة تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتؤدي البرلمانات دوراً حاسماً في ضمان متابعة التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية. كما أنها ترسي الأساس لسيادة القانون وتعززها، وتتولى الرقابة على أداء المؤسسات الوطنية وتضمن مراعاة النهج القائمة على الحقوق في الميزانيات الوطنية. وأوصت المفوضية السامية في تقريرها بأن تنشئ البرلمانات لجاناً لحقوق الإنسان وأن تعزز تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل.

46- وتعمل المفوضية السامية بنشاط على تعزيز دور البرلمانات واللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكفونية والكونغولث، واصلت المفوضية السامية تعزيز قدرات أعضاء البرلمانات على المشاركة في جميع مراحل الاستعراض. ونظمت حلقات عمل مشتركة⁽¹²⁾ لتعزيز تبادل الخبرات، بما في ذلك بشأن تعاون البرلمانات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

47- ومن خلال صندوق التبرعات، دعت المفوضية السامية أيضاً أنشطة في عدة بلدان. ففي البرازيل، على سبيل المثال، استخدم فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الجنوبية صندوق التبرعات لدعم عمل المرصد البرلماني للاستعراض الدوري الشامل، وهو مبادرة رائدة بقيادة مجلس النواب. وفي عام 2021، تواصل المرصد مع 108 من ممثلي الدولة و145 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني من أجل مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات البالغ عددها 242 توصية التي قبلتها البرازيل في سياق الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2017. وساهم هذا التعاون في تعزيز دور البرلمان في رصد السياسات العامة وتحسين مشاركة منظمات المجتمع المدني في الشؤون العامة للبلد.

48- ونظم المرصد البرلماني 26 جلسة استماع عامة، نتج عنها 23 تقريراً جُمعت فيها أحدث البيانات بشأن التقدم المحرز. وسمحت مشاركة 33 خبيراً وممثلاً من منظومة الأمم المتحدة في جلسات الاستماع العامة بنشر المعلومات عن الإطار الدولي لحقوق الإنسان بين جمهور عريض، والوصول إلى أكثر من 23 000 شخص من خلال البث المباشر للاجتماعات. ونتيجة لهذه العملية، قدم الكونغرس الوطني للبرازيل مساهمات رئيسية فيما يخص حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد. وفي عام 2021، تمت الموافقة على ثلاثة قوانين تناولت ثلاث توصيات رئيسية منبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل: (أ) القانون 14-192، الذي عدل قانون الانتخابات لمنع وقوع ومكافحة العنف السياسي ضد المرأة؛ (ب) والقانون 14-216، الذي علق وحظر تنفيذ عمليات الإخلاء القسري، في الممتلكات العامة والخاصة، بسبب جائحة كوفيد-19؛ (ج) والقانون 14-275، الذي أنشأ تدابير طارئة لمساعدة الأسر المزارعة الصغيرة، وتخفيف العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة التي يواجهونها، وضمان حقهم في الغذاء.

49- وفي أوروغواي، استخدم مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية صندوق التبرعات لدعم عمل المفوض البرلماني المعني بشؤون السجون من أجل وضع خطة لمكافحة العودة إلى الإجرام وتأهيل وإعادة التأهيل، على أساس المنظور الجنساني وحقوق الإنسان. وقد قدم نائب رئيس الجمهورية والمفوض البرلماني والممثل الإقليمي للمفوضية السامية في أمريكا الجنوبية الخطة المذكورة، التي تحدد التدابير اللازمة لمعالجة مسألة تزايد عدد الأشخاص المسلوبية حريتهم في أوروغواي، في اجتماع رفيع المستوى عُقد في 8 كانون الأول/ديسمبر. ونظمت المفوضية السامية أيضاً، بالاشتراك مع مركز تدريب موظفي السجون وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبرلمان، والمنظمة غير الحكومية الدولية رابطة منع التعذيب، سلسلة من الدورات التدريبية الافتراضية بشأن معايير حقوق الإنسان في السجون، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). ونتيجة لذلك، دُرِّب أكثر من 300 موظف من المعهد الوطني للسجون من جميع أنحاء البلد على منع سوء المعاملة والتعذيب.

(12) انظر www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/parliaments.

5- تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية

50- تماشياً مع نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان⁽¹³⁾، ينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تدمج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان في وثائق البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرة الدول على إحراز تقدم محدد في تنفيذ هذه التوصيات وتعزيز أوجه التآزر مع الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل التوجيهات العملية بشأن كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من الاستعراض الدوري الشامل أداة مهمة يمكن أن تساعد كيانات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

51- وقد نُفذت معظم الأنشطة التي استفادت من دعم صندوق التبرعات في عام 2021 بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم صندوق التبرعات لدعم مبادرات محددة تهدف إلى تعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، في غينيا، استخدم المكتب القطري للمفوضية السامية صندوق التبرعات لدعم نشر تجميع توصيات آليات حقوق الإنسان التي قبلتها غينيا فيما يتعلق بالخطوة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة. وقد سمح هذا المنشور لوكالات الأمم المتحدة الأخرى بالعمل مع الحكومة وأفضى إلى اعتماد خريطة طريق للأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ هذه التوصيات.

52- ويكون دمج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية فعالاً بشكل خاص عندما يُقدّم الدعم من خلال مستشاري شؤون حقوق الإنسان التابعين للمفوضية السامية إلى منسقي الأمم المتحدة المقيمين في مختلف بلدان العمليات. وعلى سبيل المثال، في أوروغواي، استخدم مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية صندوق التبرعات من أجل دعم برنامج 'بناء الجسور'، وهو برنامج مشترك للأمم المتحدة بدأ في عام 2021 ويسعى إلى دمج التوصيات التي تلقتها أوروغواي في سياق الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات الآليات الأخرى لحقوق الإنسان في الاستعراض الوطني الطوعي للبلد. ودعمت المفوضية السامية مديرية حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في إقامة حوار بين الوحدات الحكومية المسؤولة عن الإبلاغ عن حقوق الإنسان وتلك التي تقدم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030. ومن المتوقع أن يهيئ المشروع مجالات للتدريب والتفاعل والتوافق بين الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وتلك الكيانات التي تعمل من أجل تنفيذ خطة 2030.

ثالثاً- الوضع المالي لصندوق التبرعات

53- يبين الجدول 1 الوضع المالي المفصل فيما يتعلق بإيرادات ونفقات صندوق التبرعات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأدى أثر جائحة كوفيد-19 على عدد من الأنشطة المخطط لها، مع تعديل عدد منها إلى صيغة افتراضية أو تنفيذها بصيغة هجينة، إلى استمرار التأثير على مجموع نفقات الصندوق، على الرغم من ارتفاع عدد المشاريع المنفّذة (15 مشروعاً) مقارنة بالسنوات السابقة. وتجاوز مجموع النفقات التبرعات المحصّلة خلال العام، ومع ذلك ظل هناك مستوى كافٍ من الاحتياطي لضمان استمرار العمل حتى عام 2022. وقد وردت مسبقاً طلبات للمساعدة في عام 2022 من 19 دولة، ومن المتوقع أن ترد طلبات أخرى.

(13) انظر <https://www.un.org/en/content/action-for-human-rights/assets/pdf/Call%20to%20Action%20for%20Human%20Rights%20-%20Arabic.pdf>

الجدول 1

بيان الإيرادات والنفقات للفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
(بـدولارات الولايات المتحدة)

أولاً - الإيرادات	
212 195,12	التبرعات المحصلة
(567,21)	مكاسب وخسائر أسعار الصرف
1 554,04	إيرادات متنوعة وإيرادات الاستثمار
213 181,95	مجموع الإيرادات
ثانياً - النفقات	
151 600,88	تكاليف الموظفين
110 217,82	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
28 295,61	سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين
28 259,39	سفر الممثلين والمشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
65 962,74	خدمات تعاقدية
97 459,12	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
2 000,00	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
-	المنح (أقل من 50 000 دولار) والزمالات
64 217,71	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
558 013,27	مجموع النفقات
-	تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
(344 831,32)	صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
2 226 618,24	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2021
(100 000,00)	التبرعات المستحقة القبض غير المدفوعة (الإمارات العربية المتحدة (2017))
-	التبرعات المستحقة القبض غير المدفوعة
1 881 786,92	مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بما في ذلك تعهدات التبرع للصندوق)

54- ويتلقى صندوق التبرعات تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. وفي الفترة الممتدة ما بين إنشاء صندوق التبرعات في عام 2009 ونهاية عام 2021، قدمت 20 دولة تبرعات مالية، وهي: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وباراغواي، وباكستان، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسنغافورة، وعمان، وفرنسا، والفلبين، وكازاخستان، وكولومبيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والهند، وهولندا (انظر الجدول 2).

الجدول 2

التبرعات المقدمة إلى صندوق التبرعات منذ إنشائه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
(بـدولارات الولايات المتحدة)

الدولة المانحة	التبرعات
فترة السنتين 2008-2009	
كولومبيا	40 000
الاتحاد الروسي	450 000
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	45 326
فترة السنتين 2010-2011	
ألمانيا	148 148

الدولة المانحة	التبرعات
المغرب	500 000
الاتحاد الروسي	200 000
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	133 707
فترة السنتين 2012-2013	
أستراليا	387 580
ألمانيا	475 664
كازاخستان	9 975
النرويج	849 114
فترة السنتين 2014-2015	
ألمانيا	242 844
كازاخستان	53 890
هولندا	30 000
النرويج	601 733
عمان	10 000
فترة السنتين 2016-2017	
فرنسا	22 753
ألمانيا	221 631
كازاخستان	10 000
النرويج	475 367
باراغواي	3 000
جمهورية كوريا	50 000
المملكة العربية السعودية	150 000
إسبانيا	111 485
الإمارات العربية المتحدة	100 000
فترة السنتين 2018-2019	
فرنسا	23 229
ألمانيا	124 224
النرويج	357 270
باكستان	6 000
جمهورية كوريا	100 000
الاتحاد الروسي	200 000
المملكة العربية السعودية	145 000
سنغافورة	5 000
إسبانيا	84 170
فترة السنتين 2020-2021	
فرنسا	141 002
الهند	200 000
كازاخستان	25 000
باكستان	5 000
جمهورية كوريا	100 000
رومانيا	47 790
سنغافورة	15 000
الفلبين	25 000
مجموع التبرعات	6 925 903

رابعاً - الاستنتاجات

55- دعا الأمين العام، في تقريره الأخير المعنون "خطتنا المشتركة"⁽¹⁴⁾، إلى الاستخدام الأكمل لنظم رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، لحل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة. وشجع أيضاً على المساءلة المتبادلة لجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك باستخدام نماذج استعراض الأقران، مثل الاستعراض الدوري الشامل، وآليات تبادل الممارسات الجيدة وجمع البيانات بشفافية.

56- وتبين الممارسات الجيدة التي جمعتها المفوضية السامية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة أن آلية الاستعراض الدوري الشامل قد دفعت إلى النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكفلت امتثالاً أكبر، في القانون والممارسة، للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وللالتزامات التي تعهدت بها الدول في جميع مناطق العالم. وأثبتت التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل أنها نقطة انطلاق مهمة من أجل إنشاء عمليات تقوم على القيادة وحس التملك الوطنيين لمتابعة التوصيات المقدمة من جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وربطها بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لهذه التوصيات أيضاً تسليط الضوء على المجالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات مبكرة لمعالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي الإسهام في منع هذه الانتهاكات.

57- ومع بدء الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، سيكون الدعم الاستراتيجي المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل حاسماً من أجل استمرار نجاح الآلية في تحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وتحقيق الأهداف الأخرى المحددة في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5. وفي هذا السياق، ستواصل المفوضية السامية تقديم المساعدة إلى الدول وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بسبل منها استخدام صندوق التبرعات.

58- وتماشياً مع مشورة مجلس أمناء صندوق التبرعات، ستواصل المفوضية السامية تعزيز دعمها للدول، بناء على طلبها، في مجالات تركيز الصندوق، مع إيجاد أوجه تآزر بين تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز القدرة المؤسسية للحكومات بغية ضمان المتابعة الشاملة والإبلاغ عن التقدم المحرز وتعزيز دور البرلمانات. وستعمل المفوضية السامية أيضاً على زيادة الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع لإدماج التوصيات في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستعزز المفوضية السامية، في إطار الركيزة المتعلقة بآليات حقوق الإنسان في خطتها الممددة للإدارة التنظيمية، إدراج هذه التوصيات في عمليات التخطيط الخاصة بمكاتبها الميدانية وتحسين رصد تنفيذها والإبلاغ عنه من خلال نظام الرصد الداخلي للمفوضية السامية. وستعتمد المفوضية السامية أيضاً، بسبل منها الدعم المقدم من صندوق التبرعات، على القدرات التي أنشئت في مكاتبها الإقليمية عن طريق برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات لزيادة الدعم المقدم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وستواصل إعادة التفكير في رؤيتها الاستراتيجية وستستمر في تنشيطها من أجل زيادة الفعالية في توجيه الدعم المقدم إلى الدول.

59- وإن المشورة التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى جانب الأدوات التي تنتجها المفوضية السامية، مثل الرسوم البيانية ومصفوفات التوصيات المجمعة حسب المواضيع والمرتبطة بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، سوف تيسر جهود المتابعة التي تبذلها الدول، بالتعاون

الوثيق مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الدوليين. وتؤكد المفوضية السامية من جديد أهمية المشاركة النشطة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في عمليات المتابعة، وستواصل استكشاف السبل التي يمكن للجهات صاحبة المصلحة من خلالها الاستفادة من صندوق التبرعات بمشاركتها في برامج التعاون التقني للدول المعنية. وستشجع المفوضية السامية أيضاً استخدام المذكرة التوجيهية بشأن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في سياق الاستعراض الدوري الشامل⁽¹⁵⁾، التي وضعت بالتعاون مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة غير الحكومية 'الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل'، والمذكرة التوجيهية بشأن دور البرلمانين قبل عملية الاستعراض الدوري الشامل وأثناءها وبعدها⁽¹⁶⁾، والتي وضعت بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. وستكون الشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرنكفونية والكومنولث ذات أهمية خاصة لزيادة تعزيز دور البرلمان في عملية التنفيذ.

60- وثبت أن جمع الممارسات الجيدة وتبادلها طريقة ممتازة لتقديم المعلومات ذات الصلة وأمثلة محددة على التنفيذ الناجح للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل إلى الدول وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. والمفوضية السامية بصدد وضع استراتيجية من أجل نشر الممارسات الجيدة للعمل الاستراتيجي للأمم المتحدة فيما يخص استخدام الاستعراض الدوري الشامل، وهي تبحث عن سبل إضافية لتعزيز التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بطرق منها تعزيز المشاركة المبكرة للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة أثناء الجولة الرابعة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل. ومن خلال صندوق التبرعات، ستواصل المفوضية السامية أيضاً تعزيز المذكرة التوجيهية العملية بشأن الاستفادة القصوى من آلية الاستعراض الدوري الشامل لتقديم المشورة العملية بشأن الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة المشاركة في عملية الاستعراض من أجل دعم التقدم الذي تحرزه الدول في مجال حقوق الإنسان.

61- وبالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المفوضية السامية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، ينبغي تشجيع زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب. ومن خلال صندوق التبرعات، ستواصل المفوضية السامية تعزيز تبادل المعلومات وتقاسم أفضل الممارسات، بسبل منها تنظيم الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية والحلقات الدراسية والمشاورات وغير ذلك من أشكال التفاعل. وكما أبرز تقرير المفوضية السامية بشأن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان⁽¹⁷⁾، يمكن أيضاً تعزيز الصلة بين المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وعلى سبيل المثال، يمكن تشجيع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مراعاة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل منهجي، ولا سيما تلك الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، في استعراضات الأقران التي تجريها بشأن جهود التعاون الإنمائي التي يبذلها أعضاؤها. ويمكن للمجتمع الدولي أيضاً الاستفادة بشكل أفضل من آلية الاستعراض الدوري الشامل كأداة مهمة لتنسيق التعاون الإنمائي الثنائي في سياق قطري محدد، لا سيما عندما تكون البلدان المتلقي للمساعدة على استعداد لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض التي حظيت بالتأييد، وبالتالي تعزيز حس التملك الوطني وفعالية المساعدات.

62- وفي عام 2022، من المتوخى أن يدعم صندوق التبرعات ما لا يقل عن 22 مشروعاً في بلدان من جميع مناطق العالم، تماشياً مع الاتجاه المتصاعد الذي لوحظ في السنتين الماضيتين فيما يتعلق

(15) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/UPR/Tips_21Sept2020.pdf.

(16) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/UPR/TIPS_Members_Parliament.pdf.

(17) A/HRC/41/25.

بالمقترحات الواردة من الدول. وسيولى الاهتمام على سبيل الأولوية للطلبات الواردة من أقل البلدان نمواً و/أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولإلماج منظور جنساني في المقترحات التي سيدعمها صندوق التبرعات.

63- وبالنظر إلى الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل التي ستبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، سيكون توطيد الأساس المالي لصندوق التبرعات حاسماً أيضاً لإظهار الأهمية المتزايدة التي توليها الدول لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتلقي الدعم المخصص لأداء تلك المهمة. وستكون زيادة التبرعات المقدمة لصندوق التبرعات وتوسيع قاعدة المانحين عنصرين حاسمين لمواصلة تعزيز استدامة التعاون التقني المتصل بالاستعراض الدوري الشامل على الأمد الطويل، ولا سيما من خلال مراعاة زيادة المشاريع المتوقعة في حالة النقص في عام 2022 من القيود المفروضة حالياً لتخفيف حدة جائحة كوفيد-19.